

Distr.: General  
8 March 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الثلاثون

فيينا، 17-21 أيار/مايو 2021

البند 6 (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة

الجنائية: مسائل أخرى تتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

## تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لتدعيم التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بما يشمل تبادل المعلومات

### تقرير الأمين العام

#### ملخص

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 173/74 المعنون "تعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات لتدعيم التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بما يشمل تبادل المعلومات"، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها التاسعة والعشرين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار. ونظراً إلى تعيّن عقد الدورة التاسعة والعشرين في شكل مصغر، بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يتاح هذا التقرير للجنة في دورتها الثلاثين.

ويبين التقرير التقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2020 في تعزيز وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات لتدعيم التدابير الوطنية والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية، بما يشمل تبادل المعلومات.

\* E/CN.15/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

310321 310321 V.21-01411 (A)



## أولاً- مقدمة

### ولايات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المتعلقة بالجريمة السيبرانية

1- في عام 2009، وجهت الجمعية العامة الانتباه، في قرارها 179/64، إلى الجريمة السيبرانية باعتبارها مسألة ناشئة في مجال السياسات العامة، مع الإشارة بوجه خاص إلى أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب)، ودعت المكتب إلى أن يستكشف، في إطار ولايته، سبل ووسائل معالجة هذه المسألة.

2- وفي عام 2010 طلبت الجمعية العامة، في قرارها 230/65، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يهدف، في وضع برامجه الخاصة بالمساعدة التقنية وفي تنفيذها، إلى تحقيق نتائج مستدامة وطويلة الأمد في مجال منع الجريمة ومقاضاة مرتكبيها ومعاقبتهم، وبخاصة من خلال إرساء نظم للعدالة الجنائية وتحديث وتعزيز ما هو قائم منها والنهوض بسيادة القانون، وأن يعد هذه البرامج لتحقيق تلك الأهداف فيما يتعلق بكل مكونات نظام العدالة الجنائية بطريقة متكاملة ومن منظور بعيد الأمد، بما يكسب الدول التي تلتزم هذه المساعدة مزيداً من القدرة على منع الجريمة التي تضر بالمجتمعات بمختلف أنواعها وقمعتها، بما فيها الجريمة المنظمة والجريمة السيبرانية.

3- وفي عام 2011 طلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في قرارها 7/20، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية وكذلك، حسب الاقتضاء، القطاع الخاص على مواصلة تزويد الدول، بناءً على طلبها واستناداً إلى احتياجاتها الوطنية، بالمساعدة التقنية والتدريب، خصوصاً فيما يتعلق بمنع الجرائم السيبرانية بكل أشكالها وكشف تلك الجرائم والتحرري عنها وملاحقة مرتكبيها.

4- ودعت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في عام 2013، في قرارها 8/22، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة إلى المضي قدماً في تنفيذ البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، وطلبت إليه أن يعزز شراكات المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل مكافحة الجريمة السيبرانية مع الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

5- وفي عام 2019 طلبت الجمعية العامة، في قرارها 173/74، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يواصل تزويد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها ووفقاً لاحتياجاتها الوطنية، بمساعدات تقنية وبرامج لبناء القدرات المستدامة على التصدي للجريمة السيبرانية، من خلال البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية وعن طريق مكاتبه الإقليمية وغيرها، ابتغاء منع الجرائم السيبرانية بكل أشكالها والكشف عنها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، مع التسليم بأن التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى من شأنه أن يُبَيِّر ذلك النشاط.

## ثانياً- التطورات الجديدة والتقدم المحرز والممارسات الفضلى المستبانة

6- لقد تطورت الجريمة السيبرانية خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وطوال عام 2020، مما أدى إلى بروز تحديات جديدة ذات تأثير عالمي. فقد استغل المجرمون الرغبة في الحصول على المعلومات والدعم والطمأنينة. وتعرضت الرعاية الصحية للخطر من خلال حملات التصيد الاحتمالي المتعلقة بكوفيد-19 واستهداف المستشفيات بفيروسات الفدية "ransomware".

7- واستجابةً للولايات السالفة الذكر والتطورات المسجلة على الصعيد الدولي، قدم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة - لا سيما من خلال برنامج العالم المعني بالجريمة السيبرانية - المساعدة التقنية وبناء القدرات بشأن الجريمة السيبرانية إلى الدول الأعضاء على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويعمل المكتب أيضاً كأمانة لفريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية.

8- ويتعاون المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عند التخطيط لأنشطته الرامية إلى مكافحة الجريمة السيبرانية وتنفيذها، تعاوناً وثيقاً مع الشركاء الرئيسيين والمنظمات الرئيسية في مجال الجريمة السيبرانية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول)، والاتحاد الدولي للاتصالات، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، والفريق الأوروبي للتدريب والتتقيق بشأن الجريمة السيبرانية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة القضاء على العنف ضد الأطفال، والمنتدى العالمي المعني بالخبرة السيبرانية، كما يقدم المكتب المشورة لهؤلاء الشركاء والمنظمات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تقديم الدعم لعمل الجمعية العامة، وساهم في خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي وضعها الأمين العام. وعلاوةً على ذلك، دأب المكتب على تقديم التوجيه والمشورة بشأن أثر الجريمة السيبرانية على الأمن السيبراني والسلام والاستقرار لكبار مسؤولي الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني.

9- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد المكتب الدول الأعضاء على منع الجريمة السيبرانية بجميع أشكالها وكشفها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وشمل ذلك تبادل المعلومات التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ إجراءات لمواجهة تهديد احتيالي محدد يرتبط بجائحة كوفيد-19. كما قدم المكتب معلومات إلى وكالات الأمم المتحدة من أجل التخفيف من الاستهداف الحاسوبي لتلك الوكالات.

10- وتابع المكتب التطورات المتعلقة باعتماد وتنفيذ قرار الجمعية العامة 247/74، بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، الذي يتضمن، من جملة أمور، ولاية تتعلق بإنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية، تمثل فيها جميع الأقاليم، من أجل وضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، مع المراعاة الكاملة للصكوك الدولية القائمة وللجهود المبذولة حالياً على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، ولا سيما ما قام به فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية من أعمال وما توصل إليه من نتائج (للاطلاع على أعمال فريق الخبراء، انظر الفصل السابع أدناه).

11- وفي ذلك القرار، قررت الجمعية العامة أيضاً أن تقوم هذه اللجنة المخصصة بالدعوة إلى عقد دورة تنظيمية لمدة ثلاثة أيام في آب/أغسطس 2020، في نيويورك، من أجل الاتفاق على الخطوط العريضة لأنشطتها المستقبلية وطرائق عملها قصد عرضها على الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين للنظر فيها وإقرارها. ونظراً لتأثير جائحة كوفيد-19، قررت الجمعية، في مقرها 567/74، تأجيل عقد الدورة التنظيمية إلى أقرب موعد تسمح به الظروف، على ألا يتجاوز 1 آذار/مارس 2021. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أبلغت الدول الأعضاء بأنه، تماشياً مع الشروط الواردة في مقرر الجمعية 567/74، خصصت تواريخ 20-22 كانون الثاني/يناير 2021 للدورة التنظيمية للجنة، التي كان من المقرر عقدها في نيويورك.

12- وعملاً بمقرر الجمعية العامة 555/75 المعنون "اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية"، أُرجئت الدورة التنظيمية للجنة

المخصصة من 20-22 كانون الثاني/يناير إلى 10-12 أيار/مايو 2021. وسوف يقدم المكتب الدعم التقني والفني للجنة، وسيعمل بصفته أمانتها الفنية والتقنية. وأعد المكتب ورقة معلومات أساسية تتضمن الخطوط العريضة وطرائق العمل المقترحة للأنشطة المستقبلية للجنة، وجمع تعليقات من الدول الأعضاء على الخطوط العريضة وطرائق العمل المقترحة ونشرها.<sup>(1)</sup> ونظم المكتب أيضا عدة إحاطات غير رسمية لتيسير المشاورات التي تجريها الدول الأعضاء بشأن التحضير للدورة التنظيمية.

### ثالثا - الدعم في مجال وضع المعايير وبناء القدرات

13- واصل الموجهون في مجال الجرائم السيبرانية، العاملون في النمسا وتايلند والسلفادور والسنغال وغواتيمالا، دعم البلدان في المناطق المقابلة بغية التصدي للجرائم التي تُرتكب وتُيسر من خلال الفضاء السيبراني، ومعالجة الأدلة الإلكترونية وتبادلها. وعلاوة على ذلك، واصل المكتب في عام 2020، بناء القدرات، من أجل تلبية احتياجات البلدان النامية. ونظراً لجائحة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، تحول نموذج تشغيل البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية إلى العمليات المنجزة بالكامل عن بعد. وعلى الرغم من ذلك، واصل البرنامج تقديم المشورة السياسية والسياساتية والاستراتيجية والتكتيكية والتنفيذية، مع التركيز على ما استبانته الدول الأعضاء بنفسها من مواطن ضعف وتحديات تتصل بالجائحة. وقد زود هذا النهج موظفي أجهزة إنفاذ القانون في الدول الأعضاء بالمشورة اللازمة في مجال التخطيط التكتيكي والتنفيذي لإحداث أثر حقيقي على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، على الرغم من الصعوبات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 التي واجهها الموظفون أنفسهم.

14- وأجرى المكتب تقييمات شاملة لقدرات إنفاذ القانون والقدرات القضائية في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية في بوركينا فاسو، بناء على طلبها. وفي بليز، يدعم المكتب صياغة استراتيجية وإجراءات تنفيذية موحدة لتعزيز قدرات الشرطة على التحقيق في الجرائم السيبرانية.

### التحقيقات في الجريمة السيبرانية والاستدلال الجنائي الرقمي

15- شجعت الجمعية العامة، في قرارها 173/74، الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ تدابير تكفل فعالية التحقيق والملاحقة القضائية على الصعيد الوطني في الجرائم السيبرانية والجرائم التي تكون فيها الأدلة الإلكترونية مهمة، وتضمن إمكانية الحصول على تعاون دولي فعال في هذا المجال، تماشياً مع القانون الوطني وبما يتوافق مع أحكام القانون الدولي المنطبقة ذات الصلة، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان الواجبة التطبيق.

16- وفي القرار نفسه، حثت الجمعية العامة الدول الأعضاء على تشجيع تدريب موظفي أجهزة إنفاذ القانون وسلطات التحقيق والنيابة العامة والقضاة على التعامل مع الجريمة السيبرانية، بما يشمل التدريب على المهارات المناسبة في جمع الأدلة وتكنولوجيا المعلومات، وتجهيزهم ليضطلعوا بأدوارهم بفعالية في التحقيق في الجرائم السيبرانية وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم إلى العدالة.

17- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب بتدريب 440 2 من الممارسين في مجال العدالة الجنائية من 64 بلداً على مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت، واستخدام المعدات والبرامجيات المتخصصة، ومعالجة الأدلة الرقمية، والتحليل الجنائي الرقمي، واستخدام أدوات المعلومات الاستخباراتية المفتوحة المصدر، والتعاون الدولي، وقانون الجرائم السيبرانية، والمعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالتهديدات، والعملات المشفرة، والتحقيقات في الشبكة الخفية، والتحقيقات المنجزة عبر الإنترنت بشأن الجرائم المتعلقة

(1) متاح عبر الرابط الشبكي: [www.unodc.org/unodc/en/cybercrime/cybercrime-adhoc-committee.html](http://www.unodc.org/unodc/en/cybercrime/cybercrime-adhoc-committee.html)

بالحياة البرية، والتحقيقات المتعلقة بالبرمجيات الخبيثة، والاستدلال الجنائي بالاعتماد على الأجهزة المحمولة، ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والأدلة الرقمية، والتصدي لحوادث الجرائم السيبرانية. وفي صميم هذا العمل، توجد مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتمثلة في الشرعية والضرورة والتناسب والمساءلة.

### التحقيقات في العملات المشفرة والشبكة الخفية (الداركنيت)

18- في منطقة جنوب شرق آسيا، عزز ممارسو التحقيق في مجال العملات المشفرة قدراتهم من خلال نهج تدريب المدربين الذي يتبعه المكتب. وقد زاد الدعم المقدم إلى المنطقة من وعي الدول الأعضاء بالتهديدات، وطور قدرة مناسكة للتصدي لها من خلال إنفاذ القانون. وقدم المكتب المساعدة التقنية والتوجيه المناسبين في الوقت المناسب، بوسائل منها تقديم المشورة من الناحية التنفيذية إلى دولة عضو بشأن إجراء تحقيق جنائي معقد حول عملات مشفرة. وفي عام 2020، تلقى أكثر من 130 من موظفي أجهزة إنفاذ القانون والبنوك المركزية ووحدات الاستخبارات المالية في آسيا تدريباً عملياً على التحقيقات في العملات المشفرة والشبكة الخفية، مما وفر القدرة الاستراتيجية المدعومة بالتوجيه المتخصص الذي يقدمه المكتب.

19- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالعملات المشفرة بجنوب شرق آسيا. وقد نُظِم كجزء من جهد تعاوني مستمر بين بلدان جنوب شرق آسيا من أجل تعزيز التعاون الدولي المستدام والطويل الأمد بشأن الجرائم السيبرانية والعملات المشفرة. ودعا الفريق العامل إلى إصلاح أطر مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب واللوائح التنظيمية المتعلقة بالعملات المشفرة بما يتماشى مع توجيهات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن الأصول الافتراضية.

### الاستغلال والانتهاك الجنسيان للأطفال على الإنترنت

20- طلبت الجمعية العامة، في قرارها 174/74، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يساعد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لزيادة فرص الوصول إلى العدالة والحماية، بما في ذلك من خلال التدابير التشريعية الوطنية وغيرها من التدابير الخاصة بالأطفال ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، للأطفال على الإنترنت، مع الحرص على توفير إجراءات تراعي احتياجات الأطفال ونوع الجنس، للحصول على سبل انتصاف عادلة وفي الوقت المناسب من انتهاكات حقوقهم. وبالمثل، شجعت الجمعية العامة الدول الأعضاء على توفير الموارد للمكتب، بما يشمل البرنامج العالمي المعني بالجريمة السيبرانية، بغرض مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت.

21- وأدت جائحة كوفيد-19 وما يرتبط بها من متطلبات تتعلق بالعمل والدراسة من البيت إلى تقاوم الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت. فقد أفضى توافر مجموعة أكبر بكثير من الضحايا، مع اتصال عدد أكبر من الأطفال بالإنترنت في ظل إشراف محدود، إلى إتاحة فرص جديدة للمنتهكين. وكمثال على ذلك، تتعلق معظم الحالات التي تديرها وحدات الجرائم السيبرانية في أمريكا الوسطى بالاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت والجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات. وفي السلفادور، خلال الفترة 2018-2020، كانت نسبة 40 في المائة من الحالات التي أدارتها وحدة الجرائم السيبرانية والتي بلغ عددها 263 حالة تنطوي على الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت، في حين أن 32 في المائة من الحالات انطوت على الاستغلال والانتهاك الجنسيين للنساء على الإنترنت. وبحلول عام 2020، كانت أكثر من 50 في المائة من الحالات تنطوي على تحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت. وفي هندوراس، خلال عام 2020، كانت 7 من بين كل 10 أطفال من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت من الفتيات. وفي بليز في عام 2019، حققت وحدة الجرائم

السيبرانية في 39 قضية تنطوي على جرائم جنسية ومالية؛ وكانت 85 في المائة منها تنطوي على الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت. وخلال عام 2020، ورغم أن عدد التحقيقات قد انخفض، فإن حالات الانتهاك التي أبلغت عنها شركات التكنولوجيا من خلال آلية الإبلاغ التي يدعمها المكتب والتي أنشئت في شباط/فبراير 2020 أظهرت زيادة في عدد حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت في بليز أثناء جائحة كوفيد-19. وتبين تجربة بليز ضرورة وفعالية وجود تدابير متزامنة غير تدابير العدالة الجنائية للتصدي للجرائم الخطيرة.

22- ومن أجل التصدي لذلك، نُظمت سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت، باللغات الإسبانية والإنكليزية والبرتغالية والفرنسية، عبر مناطق زمنية متعددة، لتغطية غرب أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وخلال هذه الحلقات الدراسية الشبكية، حصل 7 832 شخصاً (موظفو أجهزة إنفاذ القانون، ونواب عامون، وأكاديميون، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية، وأفراد من عامة الناس) من 15 بلداً على معلومات عن آليات الإبلاغ عن الجرائم السيبرانية، والمبادرات التكنولوجية، والمخاطر والتحديات.

23- وعلاوة على ذلك، صمم المكتب، بالتنسيق مع المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، دورة دراسية على الإنترنت مدتها 12 أسبوعاً تتوج بمنح شهادة، باللغتين الإسبانية والإنكليزية، بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت، لفائدة 1 000 من الممارسين في مجال العدالة الجنائية من 44 بلداً.

24- وفي جنوب شرق آسيا، نظم المكتب المؤتمر الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن حماية الأطفال على الإنترنت، بالتنسيق مع اليونسيف والاتحاد الدولي للاتصالات. وضم المؤتمر ممثلين عن قطاع العدل، ووزارتي الاتصالات السلكية واللاسلكية والتعليم، والمنظمات غير الحكومية وخبراء في الميدان من أجل مناقشة المخاطر القائمة والناشئة على الإنترنت بالنسبة للأطفال والتوعية بها. وقد شكل هذا المؤتمر استمراراً لجهود المكتب الرامية إلى الحفاظ على منبر للوكالات المعنية في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمناقشة الاتجاهات والتحديات وتصميم الأطر التنظيمية وتدابير التصدي المعتمدة على التحقيقات.

25- وفي أمريكا الوسطى، وبالتنسيق مع أمانات وزارات التعليم ومكافحة الاتجار بالأشخاص في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، قام المكتب بتدريب أكثر من 600 5 مدرس على منع الجريمة السيبرانية، مع التركيز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت. وكنتيجة مباشرة لهذا التدريب، جرى الكشف عن 13 من الفتيات ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت (تتراوح أعمارهن بين 9 سنوات و12 سنة) وتوفير الحماية لهن. وجمع هذا العمل بين مهارات المنع والتحقيق والملاحقة القضائية والمحاكمة التي تشمل الحكومة بأسرها، مما أدى إلى صياغة الحكومات لسياسات أفضل تستند إلى الأدلة.

26- وفي أمريكا الوسطى أيضاً، عمل المكتب والمركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين مع السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس من أجل إتاحة إمكانية وصول تلك البلدان على نحو مباشر إلى أداة المركز الخاصة بإدارة الحالات. وهذه الأداة هي منصة تقلل من البيروقراطية عند الإبلاغ عن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت التي كشف عنها مقدمو خدمات الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي الذين توجد مقراتهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وسيكفل النموذج الجديد وضع إطار عملي موجه نحو الضحايا، نظراً للأهمية القصوى للوقت في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت.

## التعاون الدولي للحصول على أدلة إلكترونية

27- عمل المكتب مع شركات التكنولوجيا العالمية من أجل توفير التدريب لسلطات العدالة الجنائية بشأن كيفية طلب الأدلة الرقمية منها، مع التركيز بوجه خاص على الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال على الإنترنت. وقد هباً هذا البرنامج التدريبي بيئة للممارسين وممثلي القطاع الخاص لمناقشة السياسات والإجراءات والمسائل القضائية مع شركات من بينها فيسبوك وإنستغرام ومايكروسوفت وواتساب. واستفاد من هذه المبادرة ما مجموعه 655 من الممارسين في مجال العدالة من بليز والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس.

## رابعاً - تبادل المعلومات

28- أكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها 173/74، دور المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عملاً بقرار لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية 8/22، بصفته مستودعاً مركزياً للقوانين والدروس المستفادة في مجال الجريمة السيبرانية، بغية تيسير التقييم المتواصل للاحتياجات وقدرات نظم العدالة الجنائية وتقديم المساعدة التقنية وتنسيقها.

29- وفي عام 2020، واصل المكتب إدراج الموارد المتصلة بالجريمة السيبرانية في بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك"). وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كانت بوابة شيرلوك تحتوي على أكثر من 1 500 تشريع بشأن الجريمة السيبرانية ومعلومات عن 42 قضية تتطوي على جرائم ارتكبت أو يُنْتَرَت بواسطة الفضاء السيبراني، مما يوضح الروابط الموجودة بين الجريمة السيبرانية وغيرها من أنواع الجرائم، مثل المشاركة في جماعة إجرامية منظمة وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات.

30- ويستخدم المكتب وسائط التواصل الاجتماعي لتبادل المعلومات المتعلقة بالفضاء السيبراني من أجل إذكاء الوعي وتشجيع المنع بين عامة الناس. وقد أدى ذلك إلى أكثر من 2,8 مليون مشاهدة على تويتر ولينكد إن. وتعزز هذا العمل أكثر من خلال إبراز ملامح عمل المكتب في التلفزيون والإذاعة والإنترنت والملف الصوتي الرقمي "Awake at Night" التابع للأمم المتحدة.

## خامساً - البحث والتحليل

31- في عام 2020، نشر المكتب تقريراً عن تقييم مخاطر الشبكة الخفية (داركنت) ارتباطاً بالجرائم السيبرانية في جنوب شرق آسيا (Darknet Cybercrime Threat Assessment for South-East Asia). ويتضمن هذا التقرير تقيماً للشبكة الخفية من منظور المستخدمين ومن المنظور الجنائي ومنظور إنفاذ القانون، مع التركيز بوجه خاص على الجرائم السيبرانية التي تستهدف جنوب شرق آسيا.

## سادساً - الوقاية

32- من أجل مكافحة تزايد انتشار أخطار الجرائم السيبرانية بسبب جائحة كوفيد-19، دعم المكتب تدابير وقائية مختلفة. وقد تمكن المكتب، من خلال استضافته للتدريب على الإنترنت، من الوصول إلى المزيد من المدرسين والطلاب والأطفال والآباء وزيادة وعيهم بشأن منع الجرائم السيبرانية. كما أتاح تقديم الخدمات عبر الإنترنت فرصة لزيادة فهم المزيد من المسؤولين المنتمين للمؤسسات والحكومات بشأن الجرائم السيبرانية، وأهمية الأمن السيبراني واستخدام التكنولوجيات في ارتكاب الجريمة. وجرت توعية ما يزيد على 24 400 شخص في جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

33- وفي جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أيضاً، أطلق المكتب حملات لدرء الجريمة السيبرانية على وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون استهدفت الأطفال والطلاب. وفي أفريقيا، أطلقت حملة وقائية على وسائل التواصل الاجتماعي باللغات الإنكليزية والبرتغالية والفرنسية. وفي السلفادور وغواتيمالا، أطلقت حملات وقائية على التلفزيون الوطني. وفي غواتيمالا، أطلقت هذه الحملة بالشراكة مع تلفزيون أزتيكا وكان عنوانها "الإنترنت وقت الإغلاق". وعرفت الحملة 28,5 مليون مشاهدة.

34- وخلال جائحة كوفيد-19، كانت المدارس مغلقة في كثير من الأحيان واضطرت إلى اللجوء إلى توفير قاعات الدراسة على الإنترنت. وفي السلفادور، صمم المكتب بروتوكولا بشأن التصدي للحوادث السيبرانية موجهاً للفصول الدراسية على الإنترنت ودرب 650 من موظفي تكنولوجيا المعلومات والمعلمين.

### سابعا- فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية

35- يعمل المكتب، من خلال وظيفته الفنية وكأمانة، على دعم فريق الخبراء المعني بإجراء دراسة شاملة لمشكلة الجريمة السيبرانية. وبيحث فريق الخبراء الجريمة السيبرانية والتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والقطاع الخاص للتصدي لها. ويشمل ذلك تبادل المعلومات عن التشريعات الوطنية، والممارسات الفضلى، والمساعدة التقنية، والتعاون الدولي، بغية دراسة الخيارات المتاحة لتعزيز التدابير القانونية أو غيرها من التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي للجريمة السيبرانية واقتراح تدابير جديدة في هذا الشأن. وقد أنشأت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هذا الفريق وفقاً لقرار الجمعية العامة 230/65، الذي أيدت فيه الجمعية إعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وُجِّدَت هذه الولاية في إعلان الدوحة بشأن إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وأيدته الجمعية العامة في قرارها 174/70.

36- وقد عقد فريق الخبراء ستة اجتماعات في المجموع في الأعوام 2011 و2013 و2017 و2018 و2019 و2020. وطلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في قرارها 4/26، إلى فريق الخبراء أن يواصل عمله، وقررت أن يكرس الفريق اجتماعاته المقبلة للنظر على نحو منظم في المسائل الرئيسية التي تتناولها الفصول من الثالث إلى الثامن من الدراسة، وشجعت الفريق على وضع استنتاجات وتوصيات ممكنة لتقديمها إلى اللجنة. ومن المقرر أن يُعقد اجتماع التقييم، وهو الاجتماع السابع للفريق، في الفترة من 6 إلى 8 نيسان/أبريل 2021.

37- وكان من المقرر عقد الاجتماع السادس لفريق الخبراء في الفترة من 6 إلى 8 نيسان/أبريل 2020، ولكن تعين تأجيله بسبب جائحة كوفيد-19. وعقد الاجتماع بعد أن أقره المكتب الموسع، في الفترة من 27 إلى 29 تموز/يوليه 2020، بحضور الرئيس وممثلين عن الأمانة في قاعة الاجتماع، وحضور جميع المشاركين الآخرين عبر الإنترنت، مع توفير الترجمة الشفوية الفورية من خلال منصة شبكية. وركز فريق الخبراء، خلال ذلك الاجتماع، على التعاون الدولي ومنع الجريمة السيبرانية. وأُعرب مجدداً عن آراء مختلفة بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع صك قانوني شامل أو عالمي جديد بشأن الجريمة السيبرانية في إطار الأمم المتحدة. وأبلغ الفريق بأنه منذ اجتماعه السابق، حدثت تطورات أسفرت عن اعتماد الجمعية العامة للقرار 247/74، الذي قررت فيه الجمعية العامة إنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة مفتوحة العضوية، تُمثَل فيها جميع

الأقاليم، لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية (انظر أعلاه).

38- وفي ذلك الاجتماع، اعتبر التنفيذ السريع لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة أحد أهم الشروط اللازمة لضمان فعالية تدابير مكافحة الجريمة السيبرانية وغيرها من الجرائم التي تتطوي على أدلة إلكترونية. وشدّد على أهمية بناء الشبكات من أجل تعزيز التعاون الدولي للتصدي للجريمة السيبرانية. وعلاوة على ذلك، ناقش الفريق منع الجريمة السيبرانية باعتباره عنصراً هاماً من عناصر السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى التصدي للتحديات التي تفرضها الجريمة السيبرانية. واعتبر على نطاق واسع أن استراتيجيات أصحاب المصلحة المتعددين فيما يخص الجريمة السيبرانية هي عنصر وقائي حيوي في مجال مكافحة الجريمة السيبرانية.

39- وبالنظر إلى التحديات المتعلقة بالوصول بالإنترنت وتقليص مدة انعقاد الاجتماعات نتيجة للشكل الجديد الذي تعقد به الاجتماعات، أدرجت في تقرير الاجتماع (UNODC/CCPCJ/EG.4/2020/2) قائمة بالتوصيات والاستنتاجات الأولية التي جمعها المقرر استناداً إلى المناقشات والمداولات التي جرت خلال الاجتماع. وستواصل مناقشة هذه التوصيات والاستنتاجات الأولية، إلى جانب الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن اجتماعات الفريق المعقودة في عامي 2018 و2019، في الاجتماع السابع، الذي سيعقد في الفترة من 6 إلى 8 نيسان/أبريل 2021، من أجل إعداد قائمة مجمعة وشاملة بالاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت، من أجل تقديمها إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية.